استعراض نتائج تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2026..

الجهات الحكومية: مواصلة العمل المشترك لتطوير الخدمات الرقمية وتعزيز تكاملها

توظيف التقنيات الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين





البحرين الأولى عالميا وخليجيا في المعرفة الرقمية.. و100% في مؤشر الخدمات الرقمية المحلية

كتبت: نوال عباس

تصوير: رضا جميل

أكد محمد علي القائد، الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن مملكة البحرين تقدمت أربعة مراكز مقارنةً بتقرير عام 2024، لتبلغ المرتبة الرابعة عشرة عالميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) ، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2026. وسجّلت المملكة أعلى قيمة لها في المؤشر بنسبة 94.2%، وحافظت على تصنيفها ضمن أعلى فئة في مجموعة الدول ذات المستوى المرتفع جدًا في تطور الحكومة الإلكترونية.

وأوضح القائد أن هذا التقدم يجسّد الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، التي جعلت الاستثمار في العلم والتكنولوجيا وتنمية القدرات الوطنية وتطوير العمل الحكومي من ركائز المسيرة التنموية الشاملة. وأشار إلى أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أسهمت في تطوير منظومة الحكومة الرقمية ورفع كفاءة العمل الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمته الهيئة لاستعراض نتائج التقرير، بمشاركة نوال إبراهيم الخاطر، وكيل وزارة التربية والتعليم، والشيخ أحمد بن عيسى بن دعيج آل خليفة، الوكيل المساعد للاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات، والعميد عمار مصطفى جعفر السيد، نائب محافظ العاصمة.

وأشاد القائد بمتابعة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، لمسيرة التحول الرقمي الحكومي، ودعمه جهود اللجنة في تنسيق العمل بين الجهات الحكومية ومتابعة تنفيذ المشاريع والمبادرات الرقمية. كما نوّه بجهود فريق البحرين وتعاون الجهات الحكومية في تحقيق هذه النتائج.

واستعرض القائد نتائج المملكة في مؤشر الخدمات الرقمية (OSI) ، حيث حلت في المرتبة التاسعة عالميًا وسجّلت أعلى قيمة لها في المؤشر بنسبة 95.5%. وأوضح أن المملكة حققت المركز الأول عالميًا بالدرجة الكاملة في مؤشرات الإطار المؤسسي والمشاركة والتفاعل وتبنّي التكنولوجيا، وحلّت في المرتبة الرابعة عشرة عالميًا في كلٍّ من مؤشري تقديم الخدمات الرقمية والمحتوى الرقمي. وأشار إلى إشادة التقرير بتبنّي المملكة سياستي «الرقمنة أولًا» و«الحوسبة السحابية أولًا»، ودورهما في إعادة تصميم الخدمات الحكومية وتعزيز تكاملها.

من جانبها، أوضحت نوال إبراهيم الخاطر، وكيل وزارة التربية والتعليم، أن المملكة سجّلت 87.2% في مؤشر رأس المال البشري، محققةً تحسنًا مقارنةً بتقرير عام 2024، واحتلت المركز الأول عالميًا بالدرجة الكاملة في مؤشر المهارات الرقمية. وأكدت أن الوزارة تواصل، بالتعاون مع الجهات المعنية، الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الرقمية لتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية.

الأولى عالميا في البنية التحتية

وقال الشيخ أحمد بن عيسى بن دعيج آل خليفة، الوكيل المساعد للاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات: إن المملكة تقدمت ستة مراكز مقارنةً بتقرير عام 2024، لتحلّ في المرتبة الرابعة عالميًا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ، مسجّلةً أعلى قيمة لها في المؤشر بنسبة 99.8%. وأضاف أن المملكة حققت الدرجة الكاملة في جميع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، وتصدّرت مؤشر مستخدمي الإنترنت بالتساوي مع ثلاث دول أخرى.

وأشار إلى أن المملكة حققت أيضًا المركز الأول عالميًا بالدرجة الكاملة في مؤشر البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، في نتيجة تعكس جهود هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الوزارة والجهات المعنية لتطوير البنية الرقمية الحكومية. وأكد مواصلة العمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات ورفع جاهزية الأنظمة والمنصات الحكومية.

وأوضح العميد عمار مصطفى جعفر السيد، نائب محافظ العاصمة، أن المنامة تقدمت 12 مركزًا مقارنةً بعام 2024، وحققت المركز الأول عالميًا بالدرجة الكاملة في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية (LOSI) ، بالتساوي مع فيينا وساو باولو والرياض ومدريد ودبي. وأشار إلى أن هذه النتيجة تعكس التعاون بين المحافظة وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والجهات المعنية في تطوير الخدمات الإلكترونية المحلية ورفع جودتها وتيسير الوصول إليها.

واختُتم المؤتمر بتأكيد مواصلة العمل المشترك بين الجهات الحكومية لتطوير الخدمات الرقمية وتعزيز تكاملها وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين حيث حققت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً في مؤشر المعرفة الرقمية، والأول خليجياً، كما سجلت نسبة أداء بلغت 100% في مؤشر الخدمات الرقمية المحلية للمدن (LOSI) ، في إنجاز يعكس التطور الذي حققته المملكة في التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية.

وأظهرت بيانات مؤشر الخدمات الرقمية المحلية للمدن (LOSI) لعام 2026 حصول البحرين على المركز الأول عالمياً والأول خليجياً، مع تحقيق نسبة 100% في جميع المؤشرات الفرعية الستة، مقارنة بنتائج عام 2024 التي سجلت تفاوتاً في مستويات الأداء.

وشملت المؤشرات الفرعية تقديم الخدمات، والمشاركة والتفاعل، والإطار المؤسسي، والبنية التحتية للحكومة الإلكترونية، وتوافر المحتوى، والمعرفة الرقمية، إذ ارتفعت نسبة تقديم الخدمات من 60% في عام 2024 إلى 100% في 2026، والمشاركة والتفاعل من 91% إلى 100%، والبنية التحتية للحكومة الإلكترونية من 40% إلى 100%، وتوافر المحتوى من 70% إلى 100%، فيما حافظ الإطار المؤسسي على 100%، وكذلك المعرفة الرقمية التي سجلت النسبة ذاتها في العامين.

وفي مؤشر رأس المال البشري، أظهرت البيانات ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين من 91% في عام 2024 إلى 97% في عام 2026، فيما ارتفعت المعرفة الرقمية من 88% إلى 100%.

كما تضمنت المؤشرات متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة ومعدل الالتحاق الإجمالي، باعتبارها من المكونات الأساسية لقياس مستوى رأس المال البشري وتطور القدرات التعليمية والمعرفية. كما أن البحرين سجلت أعلى مستوياتها في المؤشر خلال السنوات الـ12 إلى 14 الماضية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي نظمته هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية أمس لاستعراض نتائج متقدمة في تقرير الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الالكترونية لعام 2026.

تراجع أعداد المراجعين

كما جاء في المؤتمر ان هناك تراجعا في أعداد المراجعين في الجهات الحكومية مع توسع الاعتماد على الخدمات الإلكترونية في البحرين وان البحرين شهدت تطوراً ملحوظاً في ثقافة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية، سواء من خلال التطبيقات والمنصات الرسمية أو عبر قنوات التواصل المختلفة، مشيراً إلى أن ملاحظات المواطنين والمقيمين بشأن الخدمات والإجراءات الحكومية يتم نقلها إلى الجهات المعنية بالحكومة الإلكترونية للاستفادة منها في تطوير الخدمات واستحداث تطبيقات وإجراءات جديدة.

كما أن قنوات التواصل مع الجهات الحكومية مفتوحة لتلقي الملاحظات والمقترحات، سواء ما يتعلق بتطوير الإجراءات القائمة أو إضافة خدمات جديدة تلبي احتياجات المستخدمين، لافتاً إلى أن هذه الملاحظات تمثل مدخلاً مهماً لتحسين تجربة المستفيدين من الخدمات الحكومية.

أبرز التحديات

وخلال مداخلات المؤتمر الصحفي أكد محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية ان من أبرز التحديات التي تواجه قياس بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة وجود تفاوت في دقة البيانات المتاحة، وخصوصاً فيما يتعلق ببيانات الأجانب، الأمر الذي قد يؤثر على مستوى تمثيلهم الفعلي في المؤشرات ونتائج القياس.

وأشار إلى أن بعض البيانات لا تعكس بصورة دقيقة المؤهلات التعليمية للمرأة أو طبيعة الوظائف التي تشغلها، ما يستدعي العمل على تنقيح البيانات وتطوير آليات جمعها وتصنيفها، لضمان إظهار المشاركة الحقيقية للمرأة ومؤهلاتها ومساهمتها في سوق العمل.

وقال: إن العمل لا يقتصر على تحسين النسب المسجلة، وإنما يستهدف الوصول إلى تمثيل أكثر دقة وواقعية، بما يعكس الوضع الفعلي ومستوى التقدم الذي تحقق.

وأضاف أن بعض المؤشرات وصلت إلى مستويات مرتفعة تقارب 90%، إلا أن التحدي يتمثل في استكمال النسبة المتبقية والوصول إلى 100%، وخصوصاً أن معايير القياس ترتفع وتتطور في الدورات المقبلة، ما يتطلب مواصلة العمل وعدم الاكتفاء بالنتائج المحققة.

وأكد أن المحافظة على مستويات التقدم وتحقيق نتائج أفضل مستقبلاً تتطلب تكاتف جهود الجهات المعنية والعمل بصورة مشتركة، بما يضمن تحسين جودة البيانات ورفع مستوى المشاركة والتمثيل في المؤشرات الدولية.

وأضاف القائد ان البحرين تتجه الى إلغاء طلب المستندات المتوافرة لدى الجهات الحكومية وتسهيل إنجاز المعاملات بحيث تُطلب المعلومة من المستفيد مرة واحدة فقط، في إطار جهود تبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات اللازمة لإنجاز الخدمات.

وأوضح أن لجنة الخدمات الحكومية، التي تضم ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية، تراجع الخدمات والإجراءات بصورة مستمرة، بهدف تقليص عدد المستندات المطلوبة وإلغاء المتطلبات التي يمكن للجهات الحصول عليها مباشرة من قواعد بياناتها.

ضمان حماية البيانات

وفيما يتعلق بضمانات حماية البيانات عند استخدام الذكاء الاصطناعي، أوضح القائد أن هناك إجراءات وإرشادات تتضمن إخفاء هوية البيانات واستخدام تقنيات التشفير والتجزئة (Hashing) ، قبل إدخالها في عمليات التعلم، بما يتيح الاستفادة منها من دون الكشف عن التفاصيل الشخصية للمواطنين والأفراد.

وشدد على أن عدم استخدام الذكاء الاصطناعي بسبب مخاوف الخصوصية ليس حلاً، وخصوصاً مع تزايد انتشار هذه الأدوات، مؤكداً أن رفع مستوى الوعي بكيفية استخدامها يمثل ضرورة لحماية المستخدمين وبياناتهم الشخصية.

وحذر القائد من مشاركة المعلومات الشخصية والطبية والتقارير الصحية والصور والتسجيلات الصوتية والأعمار مع أدوات الذكاء الاصطناعي من دون إدراك تبعات ذلك، لافتاً إلى أن المستخدم قد يفقد السيطرة على بياناته بمجرد مشاركتها مع بعض الأدوات، ويصبح من الصعب ضمان كيفية التعامل معها أو منع إعادة استخدامها.

وأكد أهمية تكثيف جهود التوعية بالأمن السيبراني والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن حماية الخصوصية مسؤولية مشتركة تتطلب دوراً من الجهات الحكومية والمستخدمين على حد سواء.

وقال: إن اللجنة تناقش أسبوعياً ما بين 10 و20 خدمة حكومية، وتعمل على مراجعة متطلباتها وتحديد المستندات التي يمكن الاستغناء عنها، مشيراً إلى أن بعض الخدمات كانت تتطلب تقديم 10 مستندات، وتم تقليصها إلى 3 مستندات فقط، مع العمل على إلغاء أي مستند تتوافر بياناته لدى جهة حكومية أخرى.

وأشار إلى أن اللجنة تواصل العمل على تطوير حزم الخدمات الحكومية، موضحاً أن الحزمة الأولى تضمنت نحو 300 خدمة، والثانية وصلت إلى نحو 500 خدمة، فيما تضم الحزمة الثالثة قرابة 300 خدمة، ومن المتوقع استكمالها خلال ديسمبر أو يناير المقبل، على أن يبدأ العمل على الحزمة الرابعة في أبريل المقبل.



غرفة البحرين تطلق تقريرها للربع الثالث وتخصص فصلا عن عضويتها وخدماتها

2.14 مليار دولار حجم التبادل التجاري مع دول التعاون.. والسعودية تتصدر الشركاء

أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين تقريرها الربعي للربع الثالث من عام 2026، وخصّصت فيه لأول مرة فصلًا مستقلًا لإحصاءات الغرفة، يستعرض بيانات العضوية والمعاملات التي تنجزها إدارة خدمة العملاء، ويأتي إدراج هذا الفصل ضمن التقرير الدوري خطوةً لتعزيز الشفافية مع الأعضاء، من خلال إتاحة بيانات تفصيلية عن قاعدة العضوية وحجم المعاملات المنجزة وتوزيعها بحسب نوع الخدمة.

وأظهر التقرير أن إدارة خدمة العملاء أنجزت 26,251 معاملة خلال الربع الثالث، تصدّرتها معاملات العضوية بواقع 13,165 معاملة، شملت 10,697 معاملة لتجديد العضوية و2,468 معاملة للعضويات الجديدة، وبلغ عدد معاملات التصديقات 11,482 معاملة، منها 4,178 معاملة لتصديق التواقيع و4,072 معاملة للفواتير و3,232 معاملة لشهادات المنشأ، كما سجلت الخدمات الإلكترونية 1,123 معاملة، فيما بلغ عدد المعاملات ضمن بند التحصيلات الأخرى 481 معاملة.

وبيّن التقرير أن قاعدة عضوية الغرفة بلغت 34,199 عضوية، منها 20,143 عضوية للشركات بنسبة 59%، و14,056 عضوية للمؤسسات الفردية بنسبة 41%، كما أظهرت البيانات أن النساء يمتلكن 42% من السجلات التجارية للمؤسسات الفردية، فيما تصدّر نشاط التجارة العامة الأنشطة التجارية من حيث عدد فروع السجلات، بواقع 10,437 فرعًا.

وأظهر التقرير أن العضويات المسجلة برؤوس أموال تقل عن 20 ألف دينار، بما فيها العضويات ذات رأس المال الصفري، استحوذت على نحو 87% من إجمالي عضويات غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2026، بواقع 33,752 عضوية من أصل 38,733 عضوية.

وبيّنت بيانات التقرير أن فئة العضويات التي تتراوح رؤوس أموالها بين دينار واحد و19,999 ديناراً جاءت في المرتبة الأولى بواقع 18,260 عضوية، تلتها العضويات ذات رأس المال الصفري بإجمالي 15,492 عضوية. فيما بلغ عدد العضويات المسجلة برؤوس أموال تتراوح بين 20 ألفاً و49,999 ديناراً نحو 2,717 عضوية، مقابل 1,491 عضوية للفئة التي تتراوح رؤوس أموالها بين 100 ألف و499,999 ديناراً.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الخليجية، أظهر التقرير، استنادًا إلى بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ نحو 2.14 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2026، مقابل 2.15 مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2025، بتراجع نسبته نحو 1%.

وحافظت المملكة العربية السعودية على موقعها بوصفها أكبر شريك تجاري خليجي للبحرين، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 1.01 مليار دولار، بارتفاع نسبته نحو 1% على أساس سنوي، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنحو 874 مليون دولار، مسجّلةً أعلى نمو بين دول المجلس بنسبة 17%، وفي المقابل تراجع التبادل التجاري مع دولة الكويت بنسبة 25%، ومع كلٍّ من سلطنة عُمان ودولة قطر بنسبة 42%.

وتصدّرت السعودية كذلك أسواق الصادرات البحرينية خلال الربع، بقيمة بلغت نحو 660 مليون دولار، وجاءت خلائط الألومنيوم الخام في مقدمة السلع المصدّرة إليها، وحلّت الإمارات في المرتبة الثانية بين أسواق الصادرات البحرينية بقيمة بلغت نحو 461 مليون دولار، وتصدّرت سبائك الذهب السلع المصدّرة إليها.

وتناول التقرير أيضًا عددًا من المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية، فعلى الصعيد المحلي، ارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع بنسبة 8% لتبلغ نحو 1.4 مليار دينار بحريني، وزادت قيمة التحويلات عبر «فوري+» بنسبة 15% لتصل إلى نحو 2.8 مليار دينار، على أساس سنوي، وعالميًا، ارتفع سعر خام برنت بنسبة 49% في سبتمبر 2026 مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق، ليبلغ 104.32 دولارات للبرميل.

